

إدارة مجلس الوصاية

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ - ٩ - ١٩٥٢ يصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على النظام الآتي ويأمر بإصداره وإضافته إلى أنظمة الدولة :

## نظام رسوم تسجيل الأراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم تسجيل الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
المادة ٢ - تستوفى الرسوم التالية عند تسجيل الحقوق للدونة في جدول التسجيل في السجلات ، غير أن هذه الرسوم لا تستوفى عن الحقوق للدونة باسم جلالة الملك :

أ - عند تسجيل حق التصرف أو حق التملك ( ١٥٠ ٪ ) من قيمة الاموال غير المنقولة للدونة في جدول التسجيل ، ويشترط في ذلك :

١ - أن يكون الحد الأدنى للرسم (٥٠) فلساً وان يعتبر أي كسر للخمسة فلوس (٥) فلوس .

٢ - ان يسجل حق التصرف أو حق التملك خلال مدة خمس سنوات من تاريخ فتح السجل في دائرة تسجيل الأراضي .

٣ - إذا لم يسجل حق التصرف أو حق التملك المذكور خلال مدة الخمس سنوات للبينة في البند السابق فيكون الرسم ( ٣ ٪ )

ب - عند تسجيل عقد إيجار أو سند تأمين ، نصف الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضى قانون رسوم تسجيل الأراضي للعمول به وقتئذ .

ج - عن كل سند تسجيل (١٠٠) فلس .

المادة ٣ - في الحالات التي تجز فيها قطعة ما مقابل رسوم التسوية بمعدل ( ١٥٠ ٪ ) من قيمة تلك القطعة وفقاً لاحكام أنظمة تسجيل الأراضي والمياه للعمول بها وقتئذ ولا يفك الحجز عنها خلال المدة المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة الثانية من هذا النظام فمئذئذ يحسب مبلغ الرسوم المحجوزة من أجله القطعة على أساس ٣ ٪ من قيمة تلك القطعة وتعديل إشارة الحجز تبعاً لذلك .

١٠ - ٩ - ١٩٥٢

عبد الرحمن الرشيديات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

وزير العدلية

طارف عنبناوي

وزير المالية

عبد الحليم الجلود

٥ 1 1 0 1 9 5 2

٥١ ١٢٣ / ٠٠٠

الخطبة الاردنية / الضفة

الاموال غير المنقولة